القانونية النيابية تطرح حلاً لحسم الجدل حول تعديل قانون الأحوال الشخصية

طرح عضو اللجنة القانونية النيابية، رائد المالكي، حلاً لحسم الجدل بتعديل قانون الاحوال الشخصية ووصفه بـ"الافضل".

وقال المالكي في تصريح صحفي تابعته "المطلع"، إن: "أفضل حل لحسم الجدل في تعديل قانون الأحوال الشخصية هو منح (الخيار والحرية) بمعنى أنه لن يفرض على أحد سواء كان من طائفة أو مكون أو يتبنى فكر مذهبي أو ديني أو يعتقد بمذهب أو لا يعترف به أن يفرض على أحد شيء".

وأضاف: "انما سيعطي الخيار بين أن يبقى أو يخضع للقانون الحالية النافذ أو يحتكم إلى احكام المذهب الذي يختاره عند عقد الزواج".

وختم المالكي أن: "التعديل يضمن الحرية ولا يفرض على أحد الالتزام".